تراجع حجية القوة القاهرة في التزامات البائع بعقود البيع الدولي أمام مستجدات الثورة الصناعية الرابعة

ساره احمد حيدر: طالبة دراسات عليا– ماجستير –في كلية الحقوق جامعة اللاذقية باختصاص القانون الدولي

الدكتور غسان علي علي: الأستاذ المساعد في قسم القانون الدولي كلية الحقوق جامعة اللاذقية

ملخص

يهدف هذا البحث إلى دراسة تطور مفهوم القوة القاهرة في العقود الدولية، وتحليل مدى تأثرها بالتحولات التقنية والاقتصادية التي أفرزتها الثورة الصناعية الرابعة. اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، لدراسة وتحليل النصوص القانونية والاتفاقيات الدولية المتعلقة بالقوة القاهرة، وبيان مدى تأثر حجية القوة القاهرة بمستجدات الثورة الصناعية، وتوصّل البحث إلى عدد من النتائج، أهمها :تراجع نطاق القوة القاهرة نتيجة الثورة الصناعية الرابعة بسبب اتساع قدرة الأطراف على التنبؤ بالمخاطر وإدارتها بوسائل تقنية متقدمة، وتحوّل معيار عدم التوقّع إلى معيار نسبي يرتبط بقدرات المتعاقد في البيئة الرقمية، وظهور الظروف الطارئة وإعادة التفاوض كبديل حديث يوازن بين إلزامية العقد ومتطلبات العدالة العقدية، أوصى البحث بضرورة تحديث التشريعات المدنية والتجارية لتضمين تعريف معاصر للقوة القاهرة يأخذ في الاعتبار المخاطر التقنية، وإدراج آليات رقمية ذكية مثل أنظمة ضمن العقود الدولية، وتعزيز مبدأ إعادة التفاوض العقدي في حالات التغير الجوهري للظروف.

الكلمات المفتاحية: القوة القاهرة، عقود البيع الدولية، الثورة الصناعية الرابعة

The validity of force majeure in the seller's obligations under international sales contracts is diminishing in light of the developments of the Fourth Industrial Revolution.

Abstract

The aim of this research is to examine the evolution of the concept of force majeure in international contracts and to analyze the extent to which it has been influenced by the technological and economic transformations brought about by the Fourth Industrial Revolution. The study adopts the descriptive–analytical method to examine and analyze legal texts and international conventions related to force majeure, and to clarify the extent to which the evidentiary value of force majeure has been affected by the developments of the Fourth Industrial Revolution. The research reaches several findings, the most important of which are: the narrowing scope of force majeure as a result of the Fourth Industrial Revolution due to the expanding ability of parties to foresee and manage risks through advanced technological means; the transformation of the unforeseeability criterion into a relative standard linked to the contracting party's capabilities in the digital environment; and the emergence of hardship and renegotiation mechanisms as modern alternatives that balance contractual bindingness with the requirements of contractual fairness. The study recommends updating civil and commercial legislation to include a contemporary definition of force majeure that takes technological risks into account, incorporating smart digital mechanisms such as automated systems within international contracts, and strengthening the principle of contractual renegotiation in cases of fundamental change in circumstances

Keywords: Force majeure, international sales contracts, Fourth Industrial Revolution

1- مقدمة

تخضع الالتزامات الناشئة عن العقد الدولي، لمبدأ القوة الملزمة للعقد الذي يقضي بوجوب تنفيذ الالتزامات التعاقدية، إلا في حال استحالة التنفيذ لأسباب قاهرة وخارجة عن إرادة المتعاقدين.[1]

وعندما يصبح تنفيذ العقد مستحيلا نتيجة حادث غير متوقع ولا يمكن دفعه أو السيطرة عليه، نكون أمام حالة القوة القاهرة،[2] وقد استقر الفقه والقضاء على أنّ القوة القاهرة تمثل سببا مشروعا للإعفاء من المسؤولية متى توافرت عناصرها التقليدية المتمثلة في عدم التوقّع، والاستحالة، وعدم إمكانية الدفع.

إلا أن تطورات الثورة الصناعية الرابعة، بما تتضمنه من أنظمة الذكاء الاصطناعي، والتحليل التنبّئي، وإنترنت الأشياء، والروبوتات الصناعية أعادت تشكيل البيئة القانونية والاقتصادية التي تعمل في إطارها عقود البيع الدولي، إذ أضحت القدرة على التنبّؤ بالمخاطر والتحكّم في مسبّباتها أكثر اتساعا،[3] الأمر الذي انعكس على معيارَي عدم التوقّع والاستحالة اللذين يقوم عليهما مفهوم القوة القاهرة.

وقد يترتّب على ذلك تضييق نطاق تطبيق القوة القاهرة، ولا سيّما التزامات البائع، إذ يجب الاستعانة بالوسائل التقنية الحديثة لتجنّب الأعطال أو الأحداث المانعة للتنفيذ.

في هذا البحث سيتم دراسة مدى تراجع حجية القوة القاهرة في التزامات البائع بعقود البيع الدولي أمام مستجدات الثورة الصناعية الرابعة، بهدف الكشف عن أوجه القصور في المفهوم التقليدي للقوة القاهرة.

2- إشكالية البحث

[1] حمصي، د، أحمد، لا يوجد تاريخ، شرط القوة القاهرة في العقود الدولية، ص3.
https://www.houmsilaw.com/img/uploads1/research_435.pdf

[2] الفليتي، سالم، 2019، أثر تغير الظروف على عقود التجارة الدولية، مجلة روح القوانين، المجلد 2، العدد 82، كلية الحقوق، جامعة طنطا، مصر، ص 17.

[3] Schwab, K. (2024). The Fourth Industrial Revolution: what it means, how to respond1. In Handbook of research on strategic leadership in the Fourth Industrial Revolution (pp. 29-34). Edward Elgar Publishing.

أصبحت نظرية القوة القاهرة موضعَ إعادة نظر في الفقه والقضاء المعاصرين، نتيجةً للتحولات البنيوية العميقة التي أفرزتها الثورة الصناعية الرابعة، والتي أعادت تشكيل بيئة التعاملات التجارية الدولية، فالتطور التقني غير المسبوق، وما رافقه من أنظمة ذكية قادرة على التنبؤ بالمخاطر والتحكّم في سير المعاملات، أضعف من فاعلية العناصر التقليدية التي قامت عليها النظرية، ولا سيّما عنصري عدم التوقّع والاستحالة المطلقة في التنفيذ.

هذا الواقع الجديد أثار تساؤلات جوهرية حول مدى استمرار حجية القوة القاهرة في عقود البيع الدولي، ومدى قدرتها على أداء وظيفتها كآلية للإعفاء من المسؤولية في ظل بيئة رقمية تتيح الوقاية والتدبير المسبق للأخطار.

وانطلاقا من ذلك، يسعى هذا البحث للإجابة عن التساؤل الرئيس الآتي :هل ما زالت القوة القاهرة تحتفظ بقيمتها القانونية كسبب للإعفاء من الالتزامات العقدية في ضوء التحولات التقنية التي فرضتها الثورة الصناعية الرابعة؟

3- أهمية البحث

تتمثل أهمية هذا البحث في معالجته لأثر الثورة الصناعية الرابعة على حجية القوة القاهرة في عقود البيع الدولي، بوصفها من أهم النظريات التي تنظّم الإعفاء من المسؤولية العقدية، ويهدف البحث إلى بيان مدى انسجام العناصر التقليدية للقوة القاهرة، ولا سيما عنصري عدم التوقّع والاستحالة، مع التطورات التقنية المعاصرة التي أفرزت قدرات متقدمة في التنبؤ بالمخاطر والتحكم في أسبابها، وتكمن أهمية الدراسة في سعيها إلى تقديم تحليل علمي يسهم في تحديث الإطار الفقهي والتشريعي لمفهوم القوة القاهرة، بما يتلاءم مع التحولات التكنولوجية ويحقق التوازن بين استقرار المعاملات ومتطلبات الواقع الصناعي الجديد.

4- أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف العلمية تتمثل فيما يأتي:

1. تحليل الأسس النظرية والفقهية لمفهوم القوة القاهرة.
2. دراسة أثر الثورة الصناعية الرابعة في إعادة تشكيل معايير القوة القاهرة.
3. بيان مظاهر تراجع حجية القوة القاهرة في التزامات البائع بعقود البيع الدولي.
4. تحليل الاتجاهات القانونية في معالجة القوة القاهرة.

5- منهج البحث

يعتمد البحث المنهج الوصفي والأسلوب التحليلي، لدراسة وتحليل النصوص القانونية والاتفاقيات الدولية المتعلقة بالقوة القاهرة، وبيان مدى تأثر حجية القوة القاهرة بمستجدات الثورة الصناعية.

6- مصطلحات البحث

1- **القوة القاهرة** :كل حادث خارجي لا يمكن توقعه ولا دفعه، يجعل تنفيذ الالتزام مستحيلاً استحالة مطلقة، ويترتب عليه إعفاء المدين من المسؤولية لانتفاء الخطأ في جانبه[4]

2- **عقد البيع الدولي** بأنه اتفاق يُبرم بين طرفين يقع مقرهما في دولتين مختلفتين، يلتزم بموجبه البائع بنقل ملكية بضاعة وتسليمها، ويلتزم المشتري بدفع الثمن، ويُعدّ هذا العقد من أهم أدوات تنشيط التجارة الدولية.[5]

3- **الثورة الصناعية الرابعة** مرحلة متقدمة من التطور الصناعي والتقني تعتمد على تقنيات الذكاء الاصطناعي، وإنترنت الأشياء، وتحليل البيانات الضخمة، والطباعة ثلاثية الأبعاد، وتهدف هذه الثورة إلى تحقيق تكامل ذكي بين الإنسان والآلة من خلال الأتمتة الشاملة والتحكم الرقمي، بما يُحدث تحولا جذريا في أنماط الإنتاج والاقتصاد العالمي[6].

7- الدراسات السابقة

1. دراسة (الفليتي، 2019)[7]، بعنوان:

أثر تغير الظروف على عقود التجارة الدولية

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر تغيّر الظروف على عقود التجارة الدولية، ولا سيما في مرحلة تنفيذ العقد، من خلال بحث العلاقة بين القوة القاهرة والظروف الطارئة وما يترتب عليهما من آثار قانونية على التزامات الأطراف، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي المقارن لاستعراض المفاهيم النظرية وتحليل مواقف التشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية، مع التركيز على تطبيقات

[4] عبدالله، هوزان، 2021، مفهوم القوة القاهرة وآثاره في تنفيذ العقد: دراسة مقارنة في ضوء التعديل رقم 131-2016 للقانون المدني الفرنسي، مجلة كلية القانون، المجلد التاسع، العدد 34، كلية القانون، جامعة صلاح الدين، أربيل، العراق، الصفحات 504.

[5] البوشتاوي ، عبد اللطيف، 2025، عقد البيع الدولي بين المقاربة الميكرو والماكرو اقتصادية، المجلة الدولية للعلوم القانونية و المعلوماتية، المجلد 6، العدد 2، القاهرة، مصر، ص20.

[6] فضيلة، حماتي، 2023، الثورة الصناعية الرابعة وإعادة صياغة مستقبل العمل والوظائف، مجلة آفاق للبحوث والدراسات، المجلد 6، العدد 2، ص 395.

[7] الفليتي، سالم، 2019، أثر تغير الظروف على عقود التجارة الدولية، مجلة روح القوانين، المجلد 2، العدد 82، كلية الحقوق، جامعة طنطا، مصر، الصفحات 2- 120.

جائحة كورونا وما نتج عنها من آثار على تنفيذ العقود، وتوصّلت إلى أن التحولات الاقتصادية والطارئة تؤدي إلى اختلال التوازن العقدي، مما يستدعي توسيع نطاق القوة القاهرة وإقرار مبدأ إعادة التفاوض كآلية بديلة للحفاظ على استمرارية العقود الدولية وتحقيق العدالة التعاقدية بين الأطراف.

2. دراسة(Zheng, 2025)[8] بعنوان:

Research on the Application of Force Majeure Rules in International Commercial Contracts

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل الإشكالات العملية في تطبيق قواعد القوة القاهرة في العقود التجارية الدولية، من خلال دراسة الإطار المفاهيمي والخصائص القانونية والنماذج التشريعية المقارنة لهذا النظام، استخدمت الدراسة المنهج التحليلي المقارن بمقارنة تنظيم القوة القاهرة في كل من أنظمة القانون المدني والقانون العام، إضافةً إلى تحليل أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لعقود البيع الدولي للبضائع(CISG) ، مع التطرق إلى قضايا صياغة بنود القوة القاهرة وتفسيرها والتعارض بين القواعد القانونية عبر الأنظمة القضائية المختلفة، وتوصّلت الدراسة إلى أن غياب المعايير الموحدة لتحديد وتطبيق القوة القاهرة يمثل أحد أبرز التحديات في الممارسات الدولية، وأوصت بضرورة توضيح المفاهيم وتوحيد الصياغات القانونية بما يسهم في تحقيق قدرٍ أكبر من الوضوح والاتساق في العقود التجارية الدولية.

3. دراسة(Schwenzer, I. 2020)[9] ، بعنوان:

Force Majeure and Hardship in International Sales Contracts

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل مفهومي القوة القاهرة والظروف الطارئة (Hardship) بوصفهما آليتين قانونيتين يُمكن من خلالهما للطرف المتعاقد أن يتحلل من التزاماته التعاقدية في حالات استثنائية، استخدمت الدراسة المنهج التحليلي المقارن من خلال استعراض التطور التاريخي لهذين المفهومين وموقعهما في بعض الأنظمة القانونية الوطنية، مثل القانون الفرنسي والألماني

[8] Zheng, F. (2025). Research on the Application of Force Majeure Rules in International Commercial Contracts. International Journal of Education, Humanities and Social Sciences, 2(1), 1-7.

[9] Schwenzer, I. (2020). Force Majeure and Hardship in International Sales Contracts"(2008). VUWLR, 39, 709-at.

والهولندي، إضافةً إلى تحليل اتفاقية البيع الدولي للبضائع (CISG) التي لا تتضمّن نصوصا صريحة بشأن القوة القاهرة أو الظروف الطارئة، لكنها تحتوي على أحكام تُحقق الأثر ذاته، وتوصّلت الدراسة إلى أن الإعفاء من المسؤولية في عقود البيع الدولي يخضع لمجموعة من الشروط الصارمة التي تهدف إلى الموازنة بين استقرار المعاملات وحماية الطرف المتضرر، كما خلصت إلى أن تطبيق مفهومي القوة القاهرة والظروف الطارئة يؤدي إلى نتائج قانونية مختلفة تتعلق بإنهاء العقد أو تعديله بما ينسجم مع مقتضيات العدالة التعاقدية.

4. دراسة(Burkhart, et al, 2025)[10] ، بعنوان:

Force majeure in business relationships.

هدفت هذه الدراسة إلى إعادة تحليل مفهوم القوة القاهرة في العلاقات التجارية بين المشترين والمورّدين، من خلال تجاوز النظرة التقليدية التي تعتبرها مجرد نتيجة لأحداث خارجية غير متوقعة ولا يمكن مقاومتها، لتبحث في الاستخدامات الاستراتيجية لهذا المفهوم في الواقع العملي، استخدمت الدراسة تصميما بحثيا تجريبيا متسلسلا شمل تحليلا لتصريحات القوة القاهرة في إحدى الشركات، وإجراء مقابلات شبه منظّمة، وتجربة ميدانية، مستندة إلى نظرية انتهاك التوقعات (Expectancy Violation Theory)لتفسير سلوك الأطراف في ظل الأزمات، وتوصّلت إلى أن تصريحات القوة القاهرة تُستعمل أحيانا كذريعة أو أداة تفاوضية لمعالجة مشكلات خفية في العلاقة التجارية، وليس فقط كاستجابة لأحداث قاهرة حقيقية، مما يوسّع من الفهم التقليدي لهذا المفهوم ويقدّم رؤية إدارية جديدة تساعد في التعامل بفعالية مع النزاعات والعقبات الناشئة عن تطبيق القوة القاهرة في العلاقات التعاقدية.

المبحث الأول: تطور القوة القاهرة في العقود الدولية

تُعدّ القوة القاهرة من المفاهيم الأساسية في نظرية الالتزامات، إذ تمثّل استثناءً على مبدأ القوة الملزمة للعقد بهدف تحقيق العدالة العقدية عند استحالة التنفيذ بسبب حادث أجنبي لا يد للمدين فيه، وقد استقرّ الفقه والقضاء على أن تطبيقها مشروط بتوافر عناصر محددة، هي عدم التوقّع،

[10] Burkhart, D., & Bode, C. (2025). Force majeure in business relationships. Journal of Business Research, 195, 115409

واستحالة الدفع، وغياب الخطأ الشخصي،[11] إلا أنّ التطورات الاقتصادية والتكنولوجية المتسارعة والتطورات المتلاحقة في الذكاء الاصطناعي، ولا سيما في ظل الثورة الصناعية الرابعة، أعادت صياغة كثير من المفاهيم القانونية التقليدية، وجعلت من عنصر المفاجأة معيارا نسبيا قابلا للتضييق بفعل التقدّم التقني.

فقد أتاح الذكاء الاصطناعي، وإنترنت الأشياء، والتوأم الرقمي إمكانيات متقدّمة للتنبؤ بالمخاطر وإدارتها، كما ساهمت تقنيات العقود الذكية في الحدّ من حالات الاستحالة التي كانت تبرّر الإعفاء من المسؤولية، ونتيجة لذلك، بدأ نطاق القوة القاهرة في الانحسار داخل العقود التجارية الدولية، لتصبح الحاجة ملحّة إلى إعادة تقييم دورها وحدودها في ضوء البيئة التكنولوجية المعاصرة[12].

المطلب الأول: ماهية القوة القاهرة، شروطها، وانعكاسها على عقود البيع

القوة القاهرة تُعدّ في عقود التجارة الدولية حادثا استثنائيا يقع بعد إبرام العقد وأثناء تنفيذه، يتصف بكونه غير متوقع عند التعاقد، وغير ممكن الدفع أو التحرز منه أو التغلب على نتائجه، ويكون خارجا عن إرادة المتعاقدين ولا يد لهم في حدوثه، ويترتب على هذا الحادث أن يصبح تنفيذ الالتزام مستحيلاً أو بالغ الصعوبة على نحوٍ يفوق قدرة الطرف الملتزم، مما يؤدي إلى إعفائه من المسؤولية عن عدم التنفيذ أو التأخر فيه، وقد يؤدي في بعض الحالات إلى انقضاء العقد إذا بلغت الاستحالة حدّها المطلق.[13]

أولا: ماهية القوة القاهرة

تعرف بـ "الحدث الجبري" أو "الحادث المفاجئ"، الذي لا يرتبط بإرادة أي من الطرفين، ولا يُعزى إلى خطأ بشري، بل إلى قوة أجنبية خارجية مثل الكوارث الطبيعية، أو الحروب، أو القرارات الإدارية المفاجئة، أو الأزمات السياسية والاقتصادية الكبرى.[14]

---

[11] عبدالله، هوزان، مفهوم القوة القاهرة وآثاره في تنفيذ العقد: دراسة مقارنة في ضوء التعديل رقم 131-2016 للقانون المدني الفرنسي، مجلة كلية القانون، المجلد التاسع، العدد 34، كلية القانون، جامعة صلاح الدين، أربيل، العراق، الصفحات 501-534.

[12] Maas, M. M. (2019). International law does not compute: Artificial intelligence and the development, displacement or destruction of the global legal order. Melbourne Journal of International Law, 20(1), 29-57.

[13] عميش، حمزة، 2022، القوة القاهرة في العقود الدولية، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، العدد 120، المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، الصفحات 71-72.

[14] عيشة، سنقرة، 2023، فيصل التفرقة ما بين نظرية الظروف الطارئة، القوة القاهرة والحادث المفاجئ وتطبيقاتهم، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد 16، العدد 1، جامعة الجلفة، الجزائر، ص 511.

وبحسب دراسة (عبدالله، 2016) القوة القاهرة بأنها :كل حادث خارجي لا يمكن توقعه ولا دفعه، يجعل تنفيذ الالتزام مستحيلاً استحالة مطلقة، ويترتب عليه إعفاء المدين من المسؤولية لانتفاء الخطأ في جانبه، ويُستفاد من هذا التعريف أن القوة القاهرة تقوم على ثلاثة عناصر أساسية : الحدث الخارجي الذي لا يُنسب إلى المدين، وعدم إمكان توقعه عند التعاقد، واستحالة دفعه أو تلافي آثاره عند وقوعه، وقد أخذت التشريعات المدنية بهذا المفهوم، فاعتبرت أن كل التزام يستحيل تنفيذه بسبب قوة قاهرة ينقضي دون أن يتحمّل المدين تبعة عدم التنفيذ وفي نطاق المقارنة، يتقارب المضمون بين الأنظمة القانونية المختلفة.[15]

لكن من ناحية أخرى هناك اختلافا فقهيا حول اعتبار القوة القاهرة مرادفا لـ الحادث المفاجئ، فالمصطلحان مختلفان وفقا لمعايير التفرقة بين الفقهاء، يرى بعضهم أن القوة القاهرة تكون خارجة عن إرادة الطرف ومشهورة، مثل الفيضانات والعواصف، بينما يكون الحادث المفاجئ ناشئا عن الشيء نفسه، ويرى آخرون أن الفرق يكمن في درجة الاستحالة؛ فالقوة القاهرة مستحيلة الدفع مطلقا، أما الحادث المفاجئ فيكون استحالة نسبية أو غير متوقعة.[16]

ثانيا: شروط القوة القاهرة:

تقوم القوة القاهرة، في إطار نظرية الالتزامات، على ثلاثة شروط جوهرية متلازمة لا يتحقق أثرها القانوني إلا بتوافرها جميعا، وهي :عدم التوقّع، واستحالة الدفع، وعدم تدخل المدين في وقوع الحدث.

1. **شرط عدم التوقّع** فيقصد به أن يكون الحادث الذي أدّى إلى استحالة التنفيذ غير متوقّع عند إبرام العقد من قبل شخص معتاد الحذر في مثل ظروف المدين، ويُقدّر هذا الشرط بمعيار موضوعي يقوم على ما يمكن توقعه عادة في ضوء الظروف العامة والبيئة المهنية التي ينتمي إليها المدين[17].

[15] عبدالله، هوزان، 2021، مفهوم القوة القاهرة وآثاره في تنفيذ العقد: دراسة مقارنة في ضوء التعديل رقم 131-2016 للقانون المدني الفرنسي، مجلة كلية القانون، المجلد التاسع، العدد 34، كلية القانون، جامعة صلاح الدين، أربيل، العراق، الصفحات 504-505.

[16] سالم، عبد الرحمن، 2023، القوة القاهرة في عقود الفيديك - دراسة مقارنة-"دراسة لنموذج فيديك الدولي 2017 الكتاب الأحمر"، مجلة الإمارات للبحوث القانونية، المجلد 37، العدد 93، ص 30.

[17] عميش، حمزة، 2022، القوة القاهرة في العقود الدولية، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، العدد 120، المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، ص 72.

2. **شرط استحالة الدفع** فيعني أن يكون الحدث من القوة بحيث يعجز المدين عن تلافي نتائجه أو التغلب عليه ولو ببذل عناية الشخص المعتاد، بحيث يصبح تنفيذ الالتزام مستحيلاً استحالة مطلقة لا نسبية، فمجرّد الصعوبة أو الإرهاق في التنفيذ لا يكفي لقيام القوة القاهرة، بل يجب أن تنعدم إمكانية التنفيذ كلية[18].
3. **عدم تدخل المدين** أي أن يكون الحادث أجنبيا تماما عن إرادة المدين وأفعاله أو تقصيره، بحيث لا يُسند إليه أي قدر من الخطأ أو الإهمال الذي أسهم في وقوعه أو في تفاقم آثاره.[19]

وبناءً على ذلك، فإن اجتماع هذه العناصر الثلاثة يبرّر الإعفاء الكامل من المسؤولية، إذ تنتفي علاقة السببية بين فعل المدين والضرر اللاحق بالدائن، أما إذا تخلّف أحدها، فإن الواقعة تفقد وصفها كقوة قاهرة، ويظلّ المدين مسؤولا عن عدم التنفيذ وفق القانون.

ثالثا: المراجع القانونية التي نظمت موضوع القوة القاهرة:

نظّمت اتفاقية فيينا لعام 1980 بشأن عقود البيع الدولي للبضائع (CISG) مفهوم القوة القاهرة[20] حيث نصّت على إعفاء الطرف من المسؤولية إذا أثبت أن عدم التنفيذ كان نتيجة عائق خارج عن إرادته، ولم يكن في مقدوره توقعه أو تلافيه أو التغلب على نتائجه، وقد تبنّت الاتفاقية بذلك تصورا مرنا للقوة القاهرة، يقوم على معيار موضوعي يستند إلى "العائق" بدل "الحدث"، الأمر الذي يجعل المعيار أكثر اتساعا، ويتيح للقاضي أو المحكّم تقدير كل حالة بحسب ظروفها الواقعية، ويترتب على هذا النص إعفاء البائع من التعويض متى توافرت الشروط المذكورة، دون أن يؤدي ذلك إلى فسخ العقد تلقائيا، إذ يبقى للدائن الخيار بين التمسك بالتنفيذ عند زوال العائق أو إنهاء العقد وفقا لأحكامه العامة.

أما المادة 7.1.7 من مبادئ اليونيدروا اعتبرت أن الطرف لا يكون مسؤولا عن عدم التنفيذ إذا أثبت أن سببه كان عائقا خارج نطاق سيطرته، ولم يكن في إمكانه توقعه عند التعاقد، أو تجنبه

[18] Berger, K. P., & Behn, D. (2019). Force majeure and hardship in the age of corona: a historical and comparative study. McGill J. Disp. Resol., pp79

[19] عبدالله، هوزان، 2021، مفهوم القوة القاهرة وآثاره في تنفيذ العقد: دراسة مقارنة في ضوء التعديل رقم 131-2016 للقانون المدني الفرنسي، مجلة كلية القانون، المجلد التاسع، العدد 34، كلية القانون، جامعة صلاح الدين، أربيل، العراق، ص 508.

[20] المادة 79 من اتفاقية فيينا

أو تلافي آثاره، وأضافت الفقرة الثانية من المادة التزام الطرف بإشعار الطرف الآخر بالعائق وآثاره في أقرب وقت ممكن، تعزيزا لمبدأ حسن النية في تنفيذ العقود الدولية[21].

تمتاز مبادئ اليونيدروا بشموليتها ومرونتها وحيادها، إذ توفر إطارا قانونيا واسعا يغطي مختلف موضوعات التجارة الدولية بصياغة واضحة ومباشرة تُسهّل فهمها عبر النظم القانونية المتباينة، ويزداد تميزها في موضوع القوة القاهرة من خلال تقديمها تعريفا دقيقا ومعيارا موضوعيا لحالات الاستحالة غير المتوقعة، مع وضع آثار قانونية واضحة تعفي الطرف المتضرر من المسؤولية، مما يجعلها أداة فعّالة لمعالجة الظروف الطارئة في العقود الدولية.[22]

ويُلاحظ من المقارنة بين النصين أن اتفاقية فيينا ومبادئ اليونيدروا قد وحّدتا الفهم الدولي للقوة القاهرة، إذ انتقلتا من المفهوم الضيق القائم على الحدث الفيزيائي أو الكارثة الطبيعية، إلى المفهوم الواسع القائم على الحدث الواقعي أو التقني الذي يجعل التنفيذ مستحيلاً، كما أن كلا النظامين أكّدا على الطابع الموضوعي للمعيار، بحيث لا يُعتدّ بقدرات المدين الشخصية بل بقدرات التاجر المهني المعتاد في بيئة التجارة الدولية، وبهذا، أصبحت المادة (79) من الـ CISGوالمادة (7.1.7) من مبادئ UNIDROIT تشكّلان المرجع الدولي الأهم في تفسير القوة القاهرة وتحديد حدود تطبيقها في العقود التجارية المعاصرة.

بالتالي إن التصور التقليدي لمفهوم القوة القاهرة، على الرغم من اتساقه المنطقي وتوازنه النظري، لم يعد يعكس بدقة واقع العلاقات التعاقدية المعاصرة. إذ إن شرطَي عدم التوقع واستحالة الدفع لم يعودا مطلقين، بل أصبحا نسبيين في ظل التطور الملحوظ في أدوات التحليل والتنبؤ. وبناءً عليه، تبرز الحاجة إلى إعادة تفسير هذه الشروط بما يتلاءم مع التقدم التقني، دون الإخلال بجوهر العدالة العقدية. وعليه، لم تعد القوة القاهرة مجرد استثناء قانوني يُحتج به، بل غدت آلية تقييدية منضبطة تفرض على الأطراف التزامًا باتخاذ أعلى درجات العناية الفنية قبل التذرع بها.

المطلب الثاني: أثر الثورة الصناعية الرابعة على معايير القوة القاهرة

أسهمت التطورات التكنولوجية المرتبطة بالثورة الصناعية الرابعة في إحداث تحوّل جذري في بنية العلاقات التعاقدية الدولية.

[21] المبدأ 7.1.7 من مبادئ اليونيدروا.

[22] العكيلي، محمد، 2023، دور مبادئ اليونيدروا في معاجلة آثار جائحة كورونا على العقود العابرة للحدود، مجلة المعهد، العدد 14، جامعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات/ قسم الشؤون القانونية، معهد العلمين للدراسات العليا، العراق، ص 490.

أولا: أثر التطور التكنولوجي في إعادة تعريف معيار "عدم التوقّع"

إن التطورات التكنولوجية المرتبطة بالثورة الصناعية الرابعة ساهمت في إدماج التكنولوجيا في جميع مراحل تكوين العقد وتنفيذه، وبفعل هذا التحوّل، أصبح معيار «عدم التوقّع» — الذي يُعد أحد العناصر الجوهرية في القوة القاهرة — مفهوماً نسبيّا ومتغيّرا، بعدما كانت أحداث مثل تعطل أنظمة النقل أو توقف الإنتاج لأسباب تقنية تُعدّ في السابق غير متوقعة، فقد بات بالإمكان التنبؤ بهذه المخاطر وإدارتها باستخدام أدوات الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات الضخمة وأنظمة المراقبة الآلية للمخاطر[23].

ثانيا: دور الذكاء الاصطناعي، في التنبؤ بالمخاطر

عدّ الذكاء الاصطناعي أحد أهم الأدوات الحديثة في دعم التنبؤ بالمخاطر العابرة للحدود، وذلك عبر ما يقدمه من تقنيات متقدمة في تحليل البيانات الضخمة ومعالجة اللغة الطبيعية والنمذجة التنبؤية، وتُمكّن هذه القدرات المؤسسات من استشراف الاضطرابات المحتملة التي قد تؤثر في تنفيذ الالتزامات التعاقدية، سواء كانت ناجمة عن كوارث طبيعية أو تهديدات سيبرانية أو تقلبات اقتصادية، ومع تعزيز دقة وسرعة تقييم المخاطر، يتيح الذكاء الاصطناعي للأطراف المتعاقدة اتخاذ التدابير الاحترازية الملائمة، على نحو ينسجم مع معيار الحذر المهني الواجب في المعاملات الدولية، ويُسهم بالتالي في الحد من النزاعات التعاقدية وضمان استمرارية تنفيذ العقود في مواجهة الأحداث غير المتوقعة[24].

ثالثا: دور التقنيات الرقمية في الحد من استحالة التنفيذ

أسهمت أنظمة المراقبة الفورية في إرساء شفافية عالية في تتبع العمليات التعاقدية وسير التنفيذ في الوقت الحقيقي، مما قلّل من احتمالات وقوع الاستحالة المطلقة في التنفيذ، أما العقود الذكية (Smart Contracts)فقد أدخلت آلية ذاتية التنفيذ تُحدّد مسبقا كيفية التعامل مع الطوارئ والأحداث غير المتوقعة، بما في ذلك إعادة توزيع المخاطر أو تفعيل شروط بديلة آليا دون الحاجة إلى تدخل بشري، هذه التقنيات ساهمت في جعل القوة القاهرة مسألة استثنائية أكثر منها قاعدة

[23] Li, D., & Du, Y. (2017). *Artificial intelligence with uncertainty*. CRC press.

[24]

محتملة، لأن كثيرا من المخاطر التي كانت تُعد "غير قابلة للدفع" أصبحت الآن قابلة للإدارة ضمن النظام الرقمي التعاقدي ذاته.[25]

نستنتج مما سبق أن الانتشار الواسع للأنظمة الذكية وأدوات التنبؤ التقني أدت إلى إعادة رسم حدود القوة القاهرة في العقود التجارية الدولية، فقد أصبح البائع الدولي مطالبا قانونا ببذل عناية فنية وتقنية تتجاوز حدود العناية التقليدية، وتشمل استخدام الوسائل الرقمية المتاحة لرصد المخاطر والتعامل معها، ومن ثمّ، فإن أي إخفاق في الاستفادة من هذه الوسائل قد يُفسَّر تقصيرا مهنيا ينفي صفة القوة القاهرة عن الحادث، ونتيجة لذلك، اتجهت العديد من المحاكم وهيئات التحكيم الدولية إلى تضييق نطاق الإعفاء من المسؤولية، معتبرة أن التطور التقني يُرتب التزاما متزايدا بالتنبؤ والوقاية، لا مجرد الدفاع عن الاستحالة.

بالتالي إن الثورة الصناعية الرابعة أسهمت في إعادة تشكيل وظيفة القوة القاهرة، إذ أظهرت محدودية صلاحية معاييرها التقليدية ضمن بيئة رقمية تتسم بقدرة متزايدة على التنبؤ والسيطرة. فالمخاطر التي كانت تُعد سابقًا غير متوقعة أصبحت اليوم قابلة للرصد والمعالجة عبر وسائل تقنية متاحة، الأمر الذي يفرض ضرورة تطوير المعايير التقليدية بما يجعلها أكثر مرونة واتساقًا مع الواقع العملي. وبناءً على ذلك، تبرز الحاجة إلى إعادة تعريف معيار عدم التوقّع في ضوء مفهوم «التقصير التقني»، بحيث يُساءل المتعاقد المهني عن مدى إخفاقه في توظيف الأدوات التكنولوجية المتاحة لتفادي الخطر أو الحد من آثاره.

المبحث الثاني: تراجع حجية القوة القاهرة في العقود الدولية

إن تطورات الثورة الصناعية الرابعة أعادت النظر في المفاهيم التقليدية التي تحكم تنفيذ الالتزامات في العقود التجارية الدولية، وفي مقدمتها مفهوم القوة القاهرة، فبينما كانت القوة القاهرة تمثل لعقود طويلة الأساس القانوني الرئيس للإعفاء من المسؤولية عند استحالة التنفيذ، فإن التطور التقني الهائل الذي مكّن الأطراف من التنبؤ بالمخاطر والتحكم في العوائق أضعف من حجيتها وأعاد صياغة نطاق تطبيقها[26].

[25] Staples, M., Chen, S., Falamaki, S., Ponomarev, A., Rimba, P., Tran, A. B., ... & Zhu, J. (2017). Risks and opportunities for systems using blockchain and smart contracts. Data61. *CSIRO), Sydney*.

[26] Li, D., & Du, Y. (2017). *Artificial intelligence with uncertainty*. CRC press.

ويتناول هذا المبحث التحليل التطبيقي لتأثير مستجدات الثورة الصناعية الرابعة على حجية القوة القاهرة في التزامات البائع، من خلال إسقاط المعايير التقليدية على الواقع العملي للعقود الدولية المعاصرة.

المطلب الأول: مظاهر تراجع حجية القوة القاهرة في العقود الدولية

شكّل مبدأ القوة القاهرة في الفكر القانوني الكلاسيكي الأساس الذي يتيح للمدين التخلص من التزامه عند استحالة التنفيذ بفعل حادث أجنبي لا يمكن توقعه أو دفعه، غير أنّ التطورات المتسارعة في بيئة التجارة الدولية وما رافقها من ثورة رقمية وصناعية، أفرزت واقعا مغايرا فرض إعادة تقييم لمجال تطبيق القوة القاهرة، فقد أصبحت الأطراف، وخاصة البائع الدولي، تملك من الوسائل التقنية والتنظيمية ما يمكّنها من التنبؤ بالمخاطر والتعامل معها قبل أن تتحول إلى عوائق فعلية للتنفيذ.

أولا: تضييق نطاق تطبيق القوة القاهرة وتشديد عبء الإثبات على البائع

شهدت العقود الدولية في السنوات الأخيرة تضييقا واضحا في نطاق تطبيق القوة القاهرة، إذ لم تعد تُقبل كذريعة تلقائية للإعفاء من المسؤولية، بل أصبحت تخضع لتقدير دقيق من قبل القضاء وهيئات التحكيم الدولية.

تُظهر الدراسات الحديثة في عقود التجارة الدولية اتجاهاً واضحاً نحو تضييق نطاق تطبيق القوة القاهرة وتشديد عبء إثباتها، ولا سيما بالنسبة للبائع الذي يسعى إلى التمسك بها للإعفاء من التزاماته، كما أن الصياغات العامة أو شديدة الاتساع لبنود القوة القاهرة لم تعد كافية لإثبات الاستحالة أو عدم القدرة على التنفيذ، لأن المحاكم وهيئات التحكيم باتت تولي أهمية حاسمة لعبارات العقد المحددة ودقتها، وتفترض أن الطرفين توصّلا إلى تحديد واعٍ للمخاطر المحتملة، وبذلك، يحمل البائع عبئاً أكبر في إثبات أن الحدث الذي يدعيه يقع ضمن المخاطر المتفق على استبعادها، وأنه يتجاوز حدود الصعوبات التجارية العادية، كما تشير التحليلات إلى أن البنود الإنشائية العامة أو "الجاهزة" قد تؤدي في كثير من الأحيان إلى رفض دفع القوة القاهرة لعدم اشتمالها على المخاطر الخاصة بالصناعة أو المكان، مما يعزز اتجاه القضاء إلى قراءة ضيقة للبنود ويجعل الإعفاء أمراً استثنائياً، بحيث لا يُعتد به إلا إذا كان مستنداً إلى نصوص دقيقة ووقائع تثبت أن التنفيذ أصبح غير ممكن، لا مجرد مرهق أو مكلف.[27]

[27] Haack, T. T., & Esplin, M. A. (2020). Narrow, Narrower, Narrowest: Appropriate Force Majeure Specificity. *Brigham Young University Prelaw Review*, *34*(1), 10.

بالتالي لم يعد الاكتفاء بمجرد وقوع الحادث كافيا لقيام القوة القاهرة، بل يتعيّن على المدين إثبات علاقته السببية السلبية بين الحدث والاستحالة، أي أن الحادث وحده هو الذي جعل التنفيذ مستحيلا، دون أن يكون لأي سلوك مهني أو تقصير منه أثر في ذلك.

ثانيا: انتفاء وصف القوة القاهرة عن الأعطال التقنية والهجمات السيبرانية

من أبرز مظاهر تراجع حجية القوة القاهرة في عصر الثورة الرقمية، الاتجاه المتزايد نحو استبعاد الأعطال التقنية والهجمات الإلكترونية من نطاق تطبيقها، باعتبارها مخاطر يمكن توقعها أو الوقاية منها بالتدابير المناسبة، ففي الوقت الذي كانت فيه الانقطاعات التكنولوجية أو الأعطال البرمجية تُعدّ سابقا "أحداثا قهرية" نظرا لندرتها وصعوبة ضبطها، أصبح يُنظر إليها اليوم على أنها نتيجة قصور في أنظمة الحماية أو الإدارة التقنية، لا قوة قاهرة بالمعنى القانوني فالهجمات السيبرانية لم تعد تُعدّ قوة قاهرة إلا إذا تجاوزت الحدود المتوقعة لهجوم عادي، وكانت من الضخامة بحيث تعجز حتى الشركات الكبرى عن صدّها رغم اتخاذها جميع تدابير الحماية المعقولة[28].

وبذلك، تحوّلت الأحداث التقنية من عوامل إعفاء إلى اختبارات لمدى احتراف المتعاقدين، مما قلّص فعليا من مجالات تطبيق القوة القاهرة في العقود المرتبطة بالتكنولوجيا أو التجارة الإلكترونية.

ثالثا: الاتجاهات القضائية الحديثة التي قيّدت الإعفاء من المسؤولية

تشمل العقود التجارية عادةً بنود القوة القاهرة والعسر التي تُحدّد شروط إثبات وقوع أحداث تمنع أو تعيق تنفيذ الالتزامات التعاقدية، ويجمع نموذج غرفة التجارة الدولية (ICC) بين قائمة محددة للأحداث المحتملة وصياغة عامة تستوعب الظروف غير المتوقعة، فيما يوفّر نموذج العسر خيارات لتعديل العقد أو إنهائه عندما يصبح التنفيذ مرهقاً أو غير ممكن، وقد حدّثت غرفة التجارة الدولية هذه البنود في نسخة 2020 لتبسيطها وتوسيع خياراتها مقارنة بنسخة 2003، بما يشمل إدخال صيغة قصيرة لبند القوة القاهرة مناسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة، وتوسيع بدائل التعديل والإنهاء في حالات العسر، وتُعدّ هذه النماذج أدوات متوازنة قابلة للاستخدام في مختلف العقود الدولية، إذ تزيد من اليقين القانوني وتساعد الأطراف في التفاوض والصياغة عبر ملاحظات

[28] Khan, M. N. I., & Rabbi, M. S. (2024). Cybercrime And Contractual Liability: A Systematic Review Of Legal Precedents And Risk Mitigation Frameworks. *American Journal Of Advanced Technology And Engineering Solutions*, *4*(01), 71-100.

إرشادية توضح الجوانب العملية والمسائل الواجب مراعاتها، كما تُطبّق على أي عقد يدمجها صراحة أو بالإحالة إليها ما لم يوجد ما يخالف ذلك.[29]

كما شدّدت المفوضية الأوربية على أنّ التذرّع بالقوة القاهرة يجب ألا يُستعمل كوسيلة للتهرب من الالتزام أو كذريعة لضعف التخطيط أو الإدارة.[30]

رابعا: انعكاس تطبيق القوة القاهرة على التزامات البائع في عقود البيع الدولي

تختلف عقود البيع الدولي عن العقود الداخلية لارتباطها بأطراف ينتمون إلى دول متعددة، مما يجعلها خاضعة لعوامل قانونية وجيوسياسية معقّدة تفرض ضرورة فهم دقيق للبنود التعاقدية وآثارها، ومع توسّع الشركات نحو العولمة، ازداد انتشار هذه العقود، وقد يجد الأطراف أنفسهم داخل علاقة بيع دولية من دون إدراك كامل للقانون الواجب التطبيق، الأمر الذي يستدعي اللجوء إلى قواعد القانون الدولي الخاص أو إلى الاتفاقيات الموحدة كاتفاقية فيينا(CISG) ، رغم ما قد يسببه اختلاف التفسير الوطني من تباين في التطبيق، وفي هذا السياق المتعدد الأنظمة، تبرز القوة القاهرة كأداة أساسية لإعادة توزيع المخاطر على البائع، نظراً لتعرضه لظروف غير متوقعة تفوق تلك الموجودة في البيوع الداخلية، مثل اضطرابات النقل، والتغيرات التنظيمية المفاجئة، والكوارث الطبيعية، والتوترات السياسية، ومن ثمّ، يسهم تطبيق القوة القاهرة في تحديد الحالات التي يُعفى فيها البائع من المسؤولية، وفي الحفاظ على توازن العلاقة التعاقدية وضمان استقرار تنفيذ التزامات البيع الدولي في مواجهة الظروف العابرة للحدود.[31]

فإذا ثبت أنّ الحدث الذي حال دون تنفيذ الالتزام أجنبي عن إرادة البائع وغير متوقّع ولا يمكن دفعه، كالكوارث الطبيعية، أو قرارات الحظر الحكومي، أو انهيار سلاسل الإمداد العالمية لأسباب قهرية، فإن البائع يُعفى من المسؤولية عن عدم التسليم، ولا يكون ملزما بالتعويض عن الضرر اللاحق بالمشتري، أمّا إذا تبيّن أنّ البائع كان في مقدوره تفادي الآثار السلبية للحادث عبر اتخاذ تدابير وقائية معقولة، فإن إعفاءه من المسؤولية لا يُقبل، لأنّ الخطأ المهني أو الإهمال ينفي عنصر "السبب الأجنبي" الذي تقوم عليه القوة القاهرة، كما يُلاحظ أنّ تطبيق هذا المبدأ في العقود

[29] https://iccwbo.org/news-publications/icc-rules-guidelines/icc-force-majeure-and-hardship-clauses/#top

[30] https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/HTML/?uri=CELEX:52024DC0225

[31] Lorenzon, F. (2021). International Sale and Force Majeure.

الدولية يخضع لمعيار أكثر دقة وصرامة مقارنة بالعقود الداخلية، بسبب ما تفرضه التجارة العالمية من التزامات مهنية عالية المستوى على البائعين الدوليين، تشمل التنبؤ بالمخاطر واتخاذ تدابير فنية وإدارية مسبقة لتفاديها، لذلك فإنّ نطاق الإعفاء من المسؤولية بفعل القوة القاهرة في البيع الدولي أضيق منه في المعاملات المحلية، تأكيدا لاعتبار البائع طرفا قادرا على إدارة المخاطر التجارية والتقنية ضمن حدود معقولة.[32]

بالتالي إنّ الاتجاه القانوني في تضييق نطاق تطبيق القوة القاهرة يتوافق مع طبيعة التجارة الدولية الحديثة، لكنه يحتاج إلى ضوابط قانونية أكثر دقة لتجنّب تحميل المدين التزامات تتجاوز طاقته، فالتشدد في تقدير "الاستحالة" يجب أن يُوازن بين مقتضيات التقنية وحدود الإمكان البشري، والحل الأمثل في تبنّي معيار مزدوج يجمع بين الاستحالة الفنية والاستحالة الاقتصادية لضمان العدالة القانونية.

المطلب الثاني: التطور التشريعي والتقني في تنظيم القوة القاهرة

مع تضييق نطاق تطبيق القوة القاهرة في العقود الدولية نتيجة التحولات التقنية والاقتصادية، برزت الحاجة إلى تطوير آليات قانونية بديلة تضمن تحقيق التوازن العقدي دون الإخلال بمبدأ استقرار المعاملات، فالمخاطر الحديثة الناشئة عن التكنولوجيا المتغيرة والأنظمة الرقمية المعقدة لا تُفضي دائما إلى استحالة مطلقة في التنفيذ، بل تؤدي غالبا إلى إرهاق أحد الأطراف أو اختلال التوازن المالي للعقد، من هنا ظهرت توجهات جديدة في الفكر القانوني الدولي تسعى إلى تجاوز المفهوم التقليدي للقوة القاهرة نحو مفهوم أكثر مرونة وعدالة، يقوم على إعادة التفاوض وإعادة التوازن، بدل الإعفاء الكامل من المسؤولية[33].

أولا: دور نظرية الظروف الطارئة وشرط إعادة التفاوض في إعادة بناء العدالة التعاقدية

نظرية الظروف الطارئة هي نظام قانوني يُطبَّق على العقود الممتدة أو المؤجلة التنفيذ، ويقصد به الحالة الاستثنائية التي تطرأ بعد إبرام العقد وقبل تنفيذه، والمتمثلة في حوادث عامة وغير مألوفة، لم يكن في وسع المتعاقدين توقعها أو دفع آثارها عند التعاقد، وتؤدي هذه الحوادث إلى اختلال التوازن الاقتصادي للعقد اختلالا جسيما، بحيث تجعل تنفيذ الالتزام الملقى على عاتق المدين مرهقا

[32] Salahuddin Ali, Y. (2025). The Legal Impacts of the Force Majeure Clause on the Supply Chain Resilience in Response to Unexpected Disruptions.

[33] مالكي، احمد، وبلحاج، العربي، 2024، الالتزام بإعادة التفاوض في عقود التجارة الدولية: دراسة تأصيلية مقارنة، المجلة العربية للبحث العلمي، المجلد 7 ، العدد 73، ص 530.

له إرهاقا شديدا يهدده بخسارة فادحة تتجاوز الحدود المألوفة في التعامل، دون أن تبلغ حد الاستحالة المطلقة، وفي ظل هذه الظروف، تتدخل السلطة القضائية لإعادة التوازن العقدي عبر تعديل الالتزام أو توزيع الخسارة بما يحقق العدالة ويحافظ على استمرارية العقد قدر الإمكان.[34]

وقد تبنّت العقود الدولية الحديثة هذا المفهوم من خلال إدراج شروط إعادة التفاوض (Hardship) التي تُلزم الطرف المتضرر بإخطار الطرف الآخر عند حدوث تغيّر جوهري في ظروف العقد، ثم الدخول في مفاوضات بنية حسنة لإعادة توزيع الأعباء أو تعديل الأسعار أو المهل الزمنية[35].

بالتالي إن هذا الاتجاه يمثل تطورا في مجال العقود الدولية، لأنه يستبدل منطق "الإعفاء من المسؤولية" بمنطق "استمرارية العقد"، ويحقق توازنا واقعيا بين مبدأ القوة الملزمة للعقد ومتطلبات العدالة الاقتصادية في ظل بيئة تجارية متقلبة.

ثانيا: تحول المفهوم القانوني من الإعفاء الكامل إلى إعادة التوازن المالي في العقود الدولية

يُظهر التطوّر الفقهي والقضائي في مجال العقود التجارية الدولية انتقالاً ملحوظاً من نموذج الإعفاء الكامل من المسؤولية—كما هو الحال في القوة القاهرة—إلى نموذج أكثر مرونة يقوم على إعادة التوازن المالي للعقد عند حدوث ظروف استثنائية تُخلّ بالتوازن الاقتصادي بين المتعاقدين، فالدراسة تؤكد أنّ نظام العسر (Hardship) ، كما تنظمه مبادئ العقود التجارية الدولية (UNIDROIT PICC) وسائر أدوات التوحيد الدولي، لا يستهدف إنهاء الالتزامات أو إعفاء الطرف المتضرر إعفاءً تاماً، بل يهدف إلى تمكين الأطراف من إعادة التفاوض، وتعديل الالتزامات، وتقاسم الأعباء، بما يحقق استمرار العقد وفق شروط عادلة تتلاءم مع التغيرات الجوهرية التي طرأت أثناء التنفيذ، ويعكس هذا التحول اتجاهاً قانونياً حديثاً يوازن بين مبدأ إلزامية العقد من جهة، ومتطلبات العدالة العقدية من جهة أخرى، من خلال منح القاضي أو هيئة التحكيم صلاحيات أوسع لإعادة ترتيب الالتزامات بدلاً من الاكتفاء بوقف التنفيذ أو إنهاء العقد، الأمر الذي يعزّز استقرار المعاملات الدولية في بيئة تتسم بتقلبات اقتصادية متسارعة وظروف خارجة عن إرادة المتعاقدين.[36]

---

[34] عيشة، سنقرة، 2023، فيصل التفرقة ما بين نظرية الظروف الطارئة، القوة القاهرة والحادث المفاجئ وتطبيقاتهم، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد 16، العدد 1، جامعة الجلفة، الجزائر، الصفحات 510-511.

[35] علي، حسام، 2021، إعمال شرط إعادة التفاوض ال Hardship في عقود التجارة الدولية، مجلة الدراسات القانونية، المجلد 54، العدد 1، كلية الحقوق، جامعة آسيوط، مصر، ص 380.

[36] Girsberger, D., & Zapolskis, P. (2012). Fundamental alteration of the contractual equilibrium under hardship exemption. *Jurisprudencija*, *19*(1), 121-141.

وبالتالي، فإن العدالة العقدية لا تتحقق بمجرد إعفاء أحد الأطراف من الالتزام، بل من خلال إعادة توزيع الأعباء المالية والمخاطر توزيعاً عادلاً يتناسب مع الظروف الطارئة التي أخلّت بالتوازن العقدي، وهو ما ينسجم مع الاتجاهات الحديثة في القانون الدولي للتجارة والالتزامات.

ثالثا: النماذج القانونية الدولية في تنظيم القوة القاهرة (CISG – UNIDROIT – ICC)

تظهر ملامح التطوير القانوني في عدد من الصكوك الدولية التي أسهمت في إعادة صياغة مفهوم القوة القاهرة والظروف الطارئة، فقد تناولت اتفاقية فيينا (CISG) هذه المسألة في،[37] كما خصّصت مبادئ UNIDROIT المادة (6.2.2 إلى 6.2.3) لمعالجة الظروف الطارئة، مؤكدة على حق الطرف المتضرر في طلب التفاوض من جديد[38].

أما غرفة التجارة الدولية (ICC) فقد أصدرت نماذج عقود موحّدة تضمنت بنودا محدثة عن القوة القاهرة و Hardship، تهدف إلى توحيد الممارسة الدولية وتوفير حلول عملية لتوزيع المخاطر، وتتميّز هذه النماذج بمرونتها، إذ تجمع بين معيار "العائق غير المتوقع" في القوة القاهرة، ومعيار "التغير الجوهري في الظروف" فيHardship ، ما يجعلها أكثر ملاءمة للتعامل مع الواقع الصناعي والتكنولوجي الجديد[39].

وتتجه المقترحات الحديثة إلى تعزيز هذا التوجه من خلال الدعوة إلى إدماج أدوات التكنولوجيا القانونية (LegalTech) في تنظيم العقود الدولية، بما يسمح برصد المخاطر مسبقا وتفعيل البنود التعاقدية تلقائيا عند تحققها.

رابعا: مقترحات إعادة صياغة بند القوة القاهرة

مع التطورات الكبيرة في الثورة الصناعية، لم يعد كافيا أن تقتصر بنود القوة القاهرة على الكوارث الطبيعية أو الأحداث المادية الكبرى، إذ أصبحت الأحداث التقنية غير المتنبّأ بها، مثل انهيار الأنظمة الرقمية، أو تعطّل الخوارزميات، أو فشل الذكاء الاصطناعي، من أبرز مصادر الخطر في العقود الدولية المعاصرة.

---

[37] المادة 79 من اتفاقية فيينا

[38] مبادئ UNIDROIT المادة 6.2.2 إلى 6.2.3

[39] https://iccwbo.org/ar/business-solutions/services-for-small-business-and-entrepreneurship/grow-your-business-beyond-borders-with-icc-one-click/getting-your-contracts-right-model-contracts-and-incoterms /

لذلك، تتجه الدعوات الحديثة إلى إعادة صياغة بند القوة القاهرة في العقود لتشمل هذه الفئة من الأحداث، مع إدراج أدوات تكنولوجية ذكية مثل "Circuit Breakers"، وهي آليات رقمية توقف تنفيذ العقد مؤقتا عند استشعار خطر تقني كبير، ريثما يُعاد تقييم الوضع أو إعادة التفاوض بين الأطراف.

بالتالي إن هذا التطوير يمثل استجابة مباشرة للتحولات التي فرضتها الثورة الصناعية الرابعة، حيث يُنظر إلى التكنولوجيا لا بوصفها سببا للمخاطر فحسب، بل كوسيلة لإدارتها قانونيا وتقنيا في آن واحد، ومن شأن هذه الصياغة الحديثة أن تعزّز اليقين التعاقدي وتحدّ من النزاعات عبر تفعيل حلول استباقية تتناسب مع طبيعة الاقتصاد الرقمي العالمي.

بالتالي أنّ مستقبل القوة القاهرة في العقود الدولية يسير نحو الاندماج المفهومي مع نظرية الظروف الطارئة، لتشكيل نظام قانوني موحّد أكثر مرونة وعدلاً، فالتجارب التشريعية الحديثة أظهرت فعالية نماذج مثل الـ CISGو UNIDROITو ICCفي خلق توازن بين الأطراف، بالتالي ضرورة إدماج التقنيات الرقمية الذكية ضمن البنية القانونية للعقد، بما في ذلك أدوات التنبؤ والـ "Circuit Breakers"، لتصبح القوة القاهرة نظاما تقنيا وقانونيا متكاملا يعكس روح الثورة الصناعية الرابعة.

خاتمة

إنّ مفهوم القوة القاهرة، على الرغم من رسوخه التاريخي في بنية نظرية الالتزام، تغير التعامل معه في العقود الدولية التقليدية، فقد أثبتت الثورة الصناعية الرابعة أنّ المعايير الكلاسيكية التي بُني عليها هذا المفهوم لم تعد كافية لمواكبة الواقع التكنولوجي المعاصر، حيث أصبحت الاستحالة المطلقة نادرة الوقوع بفعل التقدّم الهائل في أدوات التنبؤ والمراقبة والتحكّم بالمخاطر.

كما أن تطور الذكاء الاصطناعي، وإنترنت الأشياء، والعقود الذكية، أحدث نقلة نوعية في آليات تنفيذ الالتزامات، فحوّل كثيرا من الحالات التي كانت تُعد قوة قاهرة إلى مجرد أحداث متوقعة يمكن الوقاية منها أو معالجتها تقنيا، ونتيجة لذلك، ضاق نطاق تطبيق القوة القاهرة، وأصبح الإعفاء من المسؤولية رهينا بإثبات عناية فنية ووقائية عالية تتناسب مع معايير الاحتراف التقني التي تفرضها بيئة التجارة الدولية الحديثة.

وبرزت الظروف الطارئة (Hardship) بوصفها الآلية الأكثر ملاءمة لتحقيق العدالة التعاقدية في ظل التغيرات السريعة، إذ تسمح بإعادة التفاوض وتعديل العقد بما يحقق التوازن المالي دون إنهاء الرابطة العقدية، كما ساهمت النماذج القانونية الدولية مثل اتفاقية فيينا (CISG) ومبادئ

UNIDROITوقواعد غرفة التجارة الدولية (ICC) في توحيد المعايير وتنظيم العلاقة بين الطرفين على نحو يراعي كلّا من الاستقرار والمرونة في آنٍ واحد.

النتائج:

1. تراجع نطاق القوة القاهرة نتيجة الثورة الصناعية الرابعة، بسبب إمكانية التنبؤ بالأحداث وإدارتها بالوسائل التقنية الحديثة.
2. تحوّل معيار عدم التوقّع من معيار مطلق إلى معيار نسبي يُقاس بقدرات المتعاقد في بيئة رقمية متقدمة.
3. مفهوم الاستحالة لم يعد يشمل الأعطال التقنية أو الأحداث المعلوماتية التي يمكن الوقاية منها.
4. أصبحت نظرية الظروف الطارئة وإعادة التفاوض من أحدث البدائل لتحقيق العدالة العقدية دون المساس باستمرارية العقد.
5. تزايد دور النماذج الدولية (CISG – UNIDROIT – ICC) في توحيد الممارسات وتوجيه القضاء والتحكيم الدولي.

التوصيات:

1. إنّ التطور الصناعي والتكنولوجي الذي يشهده العالم اليوم فرض على الفكر القانوني إعادة صياغة مفاهيمه التقليدية بما ينسجم مع متغيرات الواقع العملي، ولم يعد من الممكن النظر إلى القوة القاهرة كفكرة جامدة تُطبّق بمعزل عن السياق التقني الذي يحيط بها، فالقانون، بوصفه مرآة للتطور الاجتماعي والاقتصادي، مطالب اليوم بأن يستوعب التحول الرقمي ضمن قواعده العامة، ليضمن تحقيق التوازن بين الاستقرار العقدي والعدالة التكنولوجية في آنٍ واحد.
2. يجب تحديث التشريعات المدنية والتجارية لتضمين تعريف معاصر للقوة القاهرة يراعي العوامل التقنية والمخاطر الرقمية.
3. ينبغي إدراج آليات رقمية ذكية في بنود العقود الدولية، مثل أنظمة "Circuit Breakers" التي توقف التنفيذ مؤقتا عند الطوارئ التقنية.
4. العمل على تكريس مبدأ إعادة التفاوض العقدي في حالات التغير الجوهري للظروف الاقتصادية أو التكنولوجية، بدلا من الإعفاء الكلي من الالتزام.

5. يجب وضع معايير مهنية موحدة لتحديد واجب العناية التقنية المتوقعة من المتعاقدين في البيئة الصناعية الرابعة.
6. العمل على تعزيز الثقافة القانونية الرقمية لدى الفاعلين الاقتصاديين لتطوير وعي قانوني يتناسب مع متطلبات الاقتصاد الذكي والعقود الذكية.

المراجع

المراجع العربية

1. البوشتاوي ، عبد اللطيف، 2025، عقد البيع الدولي بين المقاربة الميكرو والماكرو اقتصادية، المجلة الدولية للعلوم القانونية و المعلوماتية، المجلد 6، العدد 2، القاهرة، مصر، الصفحات 18-23.
2. سالم، عبد الرحمن، 2023، القوة القاهرة في عقود الفيديك – دراسة مقارنة-"دراسة لنموذج فيديك الدولي 2017 الكتاب الأحمر"، مجلة الإمارات للبحوث القانونية، المجلد 37، العدد 93، الصفحات 21-92.
3. عبدالله، هوزان، 2021، مفهوم القوة القاهرة وآثاره في تنفيذ العقد: دراسة مقارنة في ضوء التعديل رقم 131-2016 للقانون المدني الفرنسي، مجلة كلية القانون، المجلد التاسع، العدد 34، كلية القانون، جامعة صلاح الدين، أربيل، العراق، الصفحات 501-534.
4. العكيلي، محمد، 2023، دور مبادئ اليونيدروا في معاجلة آثار جائحة كورونا على العقود العابرة للحدود، مجلة المعهد، العدد 14، جامعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات/ قسم الشؤون القانونية، معهد العلمين للدراسات العليا، العراق، الصفحات 485-504
5. علي، حسام، 2021، إعمال شرط إعادة التفاوض ال Hardship في عقود التجارة الدولية، مجلة الدراسات القانونية، المجلد 54، العدد 1، كلية الحقوق، جامعة أسيوط، مصر، الصفحات 378-441.

6. عميش، حمزة، 2022، القوة القاهرة في العقود الدولية، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، العدد 120، المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، الصفحات 62-75.
7. عيشة، سنقرة، 2023، فيصل التفرقة ما بين نظرية الظروف الطارئة، القوة القاهرة والحادث المفاجئ وتطبيقاتهم، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد 16، العدد 1، جامعة الجلفة، الجزائر، الصفحات 508-539.
8. فضيلة، حماتي، 2023، الثورة الصناعية الرابعة وإعادة صياغة مستقبل العمل والوظائف، مجلة آفاق للبحوث والدراسات، المجلد 6، العدد 2، الصفحات 393-410.
9. الفليتي، سالم، 2019، أثر تغير الظروف على عقود التجارة الدولية، مجلة روح القوانين، المجلد 2، العدد 82، كلية الحقوق، جامعة طنطا، مصر، الصفحات 2- 120.
10. مالكي، احمد، وبلحاج، العربي، 2024، الالتزام بإعادة التفاوض في عقود التجارة الدولية: دراسة تأصيلية مقارنة، المجلة العربية للبحث العلمي، المجلد 7 ، العدد 73، الصفحات 529-554.
11. محمد، حازم، 2023، عقود نقل التكنولوجيا في إطار القانون الدولي الخاص (دراسة تحليلية في القانون المصري مقارناً بالقانون الفرنسي)، مجلة روح القوانين، المجلد 35، العدد 102، كلية الحقوق، جامعة طنطا، مصر، الصفحات 2017، 2162.

المراجع الأجنبية

1. Berger, K. P., & Behn, D. (2019). Force majeure and hardship in the age of corona: a historical and comparative study. McGill J. Disp. Resol., pp79-129.
2. Burkhart, D., & Bode, C. (2025). Force majeure in business relationships. Journal of Business Research, 195, 115409.
3. Haack, T. T., & Esplin, M. A. (2020). Narrow, Narrower, Narrowest: Appropriate Force Majeure Specificity. *Brigham Young University Prelaw Review*, *34*(1), 10.
4. Haack, T. T., & Esplin, M. A. (2020). Narrow, Narrower, Narrowest: Appropriate Force Majeure Specificity. *Brigham Young University Prelaw Review*, *34*(1), 10.
5. Kalogiannidis, S., Kalfas, D., Papaevangelou, O., Giannarakis, G., & Chatzitheodoridis, F. (2024). The role of artificial intelligence technology in predictive risk assessment for business continuity: A case study of Greece. *Risks*, *12*(2), 19.
6. Khan, M. N. I., & Rabbi, M. S. (2024). Cybercrime And Contractual Liability: A Systematic Review Of Legal Precedents And Risk Mitigation Frameworks. *American Journal Of Advanced Technology And Engineering Solutions*, *4*(01), 71-100.
7. Li, D., & Du, Y. (2017). *Artificial intelligence with uncertainty*. CRC press.
8. Lorenzon, F. (2021). International Sale and Force Majeure.
9. Maas, M. M. (2019). International law does not compute: Artificial intelligence and the development, displacement or destruction of the global legal order. Melbourne Journal of International Law, 20(1), 29-57.
10. Salahuddin Ali, Y. (2025). The Legal Impacts of the Force Majeure Clause on the Supply Chain Resilience in Response to Unexpected Disruptions.
11. Schwab, K. (2024). The Fourth Industrial Revolution: what it means, how to respond1. In Handbook of research on strategic leadership in the Fourth Industrial Revolution (pp. 29-34). Edward Elgar Publishing.
12. Schwenzer, I. (2020). Force Majeure and Hardship in International Sales Contracts"(2008). VUWLR, 39, 709-at.

13. Staples, M., Chen, S., Falamaki, S., Ponomarev, A., Rimba, P., Tran, A. B., ... & Zhu, J. (2017). Risks and opportunities for systems using blockchain and smart contracts. Data61. *CSIRO), Sydney*.
14. Zheng, F. (2025). Research on the Application of Force Majeure Rules in International Commercial Contracts. International Journal of Education, Humanities and Social Sciences, 2(1), 1-7.
15. https://iccwbo.org/ar/business-solutions/services-for-small-business-and-entrepreneurship/grow-your-business-beyond-borders-with-icc-one-click/getting-your-contracts-right-model-contracts-and-incoterms/
نماذج عقود غرفة التجارة الدولية (ICC)
16. https://iccwbo.org/news-publications/icc-rules-guidelines/icc-force-majeure-and-hardship-clauses/#top بنود القوة القاهرة والعسر المالي لغرفة التجارة الدولية
17. https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/HTML/?uri=CELEX:52024DC0225 بشأن القوة القاهرة والظروف الاستثنائية في اللائحة (الاتحاد الأوروبي) 2116/2021 الصادرة عن البرلمان الأوروبي والمجلس بشأن تمويل وإدارة ومراقبة السياسة الزراعية المشتركة